المبحث الخامس

نحو رؤية مستقبلية لتثمير الوقف النقدي

ويشتمل على:

المطلب الأول: تحديات تثمير الوقف النقدي.

المطلب الثاني: وسائل تفعيل تثمير الوقف النقدي.

المبحث الخامس

نحو رؤية مستقبلية لتثمير الوقف النقدي

إن النظرة المستقبلية لتثمير الوقف النقدي تتطلب معرفة التحديات التي تعيق إحياءه وتثميره، بهدف الوصول إلى وسائل عملية قادرة على إحياء الوقف النقدي وتثميره بالصورة المثلى؛ ليعود بالنفع على الوقف والمجتمع.

وسنتعرف على ذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: تحديات تثمير الوقف النقدي:

تعددت التحديات التي أسهمت في قلة وجود الوقف النقدي وتثميره، ولعل أهم تلك التحديات ما يأتي:

١. عدم إقبال الناس في العصر الحديث على الوقف، وتراجعهم عمَّا كانوا عليه في عصور الإسلام المختلفة بسبب سوء إدارة الوقف وإهماله، وعدم التزام بعض النُّظار بشروط الوقف[١]، وكذلك ضعف القناعات لدى بعض الواقفين ببعض صيغ الوقف الجديدة، وصوره المستحدثة الهادفة إلى تثميره، وقد تأثر الوقف النقدي بذلك.

٢. اختيار ناظر للوقف النقدي ليس له الخبرة الكافية في إدارة الوقف النقدي وتثميره، حيث غالبًا ما يكون الاختيار بناء على صلاحه وأمانته فقط، بصرف النظر عن خبرته في الإدارة والتثمير، حيث إنه قد استشرى أسلوب النظارة الفردية، مما أضعف تثميرها.

---

(١) انظر: النظارة على الوقف للدكتور خالد عبدالله الشعيب: ص١٧.

٣. شيوع اعتقاد خاطئ بأن الأوقاف لا تكون إلا في العقارات، وحدوث جدل حول مشروعية الوقف النقدي.

٤. ضعف المؤسسات العلمية، وما خلفه من انحسار للاجتهاد، وتخلف العلماء عن أداء الدور الحضاري المنوط بهم، مما أثر في طرح حلول واقعية وعملية، والتعاطي الواقعي مع التطورات التي حصلت في المجتمعات الإسلامية، ودور علم الفقه والفقهاء في ذلك وفيما يخص الأوقاف بالتحديد.

٥. أدى ضعف القضاء، وعدم تخصص العاملين فيه في مسائل الرقابة على النُّظار، وتصرفاتهم الإدارية والمالية، ومدى نجاحهم في توزيع العوائد، إلى انتشار الفساد في إدارة الأموال الوقفية والاستهانة بتثميرها(١).

٦. إصدار قوانين وتشريعات تمنع ظهور أوقاف جديدة في بعض الدول العربية، مما أثر على إضعاف الأوقاف النقدية.

٧. يُعَدُّ من أخطر التحديات التي يمكن أن تواجه الوقف النقدي مسألة التضخم الذي يسري في العملات الورقية سريان النار في الهشيم، والتضخم النقدي هو الانخفاض المستمر في سعر النقود، أو في قيمتها أو في القوة الشرائية لها، مما يعرض الوقف النقدي إلى إضعافه(٢).

---

(١) انظر: "الدور التنموي للوقف (الأوقاف في الشارقة نموذجًا)" بحث للدكتور حسين عبدالمطلب: ص١٩٣.

(٢) انظر: من فقه الوقف للدكتور أحمد عبدالعزيز الحداد: ص٩٥، ونوازل الوقف .. دراسة فقهية تأصيلية للدكتور سلطان بن ناصر الناصر: ص١٧٠.

٨. مدى وجود أوعية استثمارية يجتمع فيها: استيعاب الأموال الوقفية المستثمرة مع تحقق الضوابط الشرعية والملاءمة الاستثمارية والعائد الجيد، مع إمكان التنضيض، وتحويل الاستثمار إلى نقد بسهولة عند الحاجة.

المطلب الثاني: وسائل تفعيل تثمير الوقف النقدي:

إن تفعيل تثمير الوقف النقدي يتطلب في البداية وضع أفكار للنهوض بالوقف النقدي، ثم وضع وسائل لتفعيل تثميره.

وسنتعرف على ذلك فيما يأتي:

١. ينبغي تحرير أذهان الواقفين من حصر الأوقاف في مجالات ضيقة، حيث إن كثيرًا من الناس يظن أن الأوقاف لا تكون إلا في العقارات، وهذا فهم خاطئ[١]، ولا بد من توعية الناس وحثهم على الوقف النقدي لما يتميز به من خصائص تتناسب من الواقع المعاصر.

٢. إظهار الدور الرائد الذي أسهم به الوقف قديمًا في تطور وتقدم المجتمع الإسلامي، ويمكن أن يواصل الوقف النقدي هذا الدور بكفاءة أكبر، بسبب المرونة العالية التي يتمتع بها.

٣. يمكن للقائمين على الوقف التقدم إلى أصحاب الحسابات المصرفية باقتراح ١% سنويًّا من الحساب لصالح الأوقاف، وذلك

---

(١) انظر: تجربتي مع الوقف لبدر بن محمد بن عبدالعزيز الراجحي: ص٤٩.

عن طريق استمارة توضع على مستوى مكاتب البريد والمصارف تملأ من صاحب الحساب، ويعد ذلك بمثابة الالتزام، ويسمح ذلك بإنشاء أوقاف نقدية.

٤. إن المستثمرين في شتى المجالات الإنتاجية والمالية يمكنهم الإسهام في وقف النقود انطلاقًا من أرباحهم السنوية الصافية، وهذا أيضا بنسبة ١%، يضعونها في حساب الأوقاف.

٥. كل مَنْ يتحصل على هبة أو إرث يمكنه –أيضاً– الإسهام في عملية الوقف بنسبة ١%، وهذه العملية هي –أيضا– مستمرة على مدار السنة تسمح بتدفق مستمر للسيولة النقدية لدائرة الأوقاف(١).

٦. إنشاء مجلس النَّظار للوقف النقدي يرسم سياسات تثميره، ويديره، حيث إن اختيار مجلس النَّظار يُعَدُّ من أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح الوقف، ويشترط لاختيار أعضاء المجلس أن يتصفوا بالقوة والأمانة والخبرة في الإدارة والتثمير، والصلة بمجال الوقف(٢)، حيث إنه لا يمكن للوقف النقدي أن يؤدي ثماره إلا بوجود نظارة واعية بصيرة ترعى شؤونه، وتحافظ عليه.

٧. تفعيل الدور الرقابي على النظَّار من أفراد ومؤسسات، حتى لا

(١) انظر: "وقف النقود كآلية تمويل غير ربحي" بحث للدكتور علاش أحمد: ص٦-٧.

(٢) انظر: تجربتي مع الوقف لبدر بن محمد بن عبدالعزيز الراجحي: ص٣٩.

يضيع الوقف النقدي، أو يعبث به من لا يحسن التصرف فيه.

٨. تكوين مخصصات من ريع الوقف النقدي لما قد يحتاج إليه في المستقبل؛ لمواجهة الخسائر والمخاطر المالية التي قد يتعرض لها، وهو أمر لا بد منه، حيث إنْ احتاج الوقف النقدي إليها، لجبر الخسائر، أُستعين بها، وإن استغنى عنها، انتفع بها في غير ذلك من أهداف الوقف(١).

٩. وضع الإجراءات واللوائح المنظمة لعملية الوقف النقدي، بحيث تكون الصورة واضحة تمامًا أمام الواقفين، مما يبصر الواقف عند إرادته الوقف في أي مجال من مجالات التنمية.

١٠. القيام بتحويل الأوقاف النقدية إلى أوقاف احترافية، من خلال الاعتماد على سياسة التخطيط الاستراتيجي، وقياس الأداء، وحوافز العاملين(٢).

١١. تنويع مجالات التثمير للوقف النقدي، والدعوة إلى دمج الأوقاف الصغيرة.

١٢. تعزيز العمل الإعلامي الوقفي والصرف عليه بسخاء؛ لإحياء سنة الوقف النقدي في المجتمع، وكذلك تنظيم الجهود الإعلامية لدعوة الخيرين لتثمير الوقف النقدي.

١٣. تشجيع الجهود البحثية والإسهامات العلمية نحو تفعيل الوقف النقدي، وطرح الحلول والرؤى التي تسهم في تثميره.

---

(١) انظر: النوازل الوقفية للدكتور ناصر بن عبدالله الميمان: ص٤٠.

(٢) انظر: تجربتي مع الوقف لبدر بن محمد بن عبدالعزيز الراجحي: ص٥٦.

هذه بعض المقترحات لتفعيل النهوض بالوقف النقدي وتثميره، ونؤكد أن للوقف النقدي دورًا في الحياة العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان هناك قصور فهو في طريقة التثمير والاستغلال، وليس العيب في الوقف النقدي بحد ذاته.